الأمم المتحدة

A/69/468/Add.8

الجمعية العامة

Distr.: General
8 December 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٩ (ح) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد بورغ تسيين تام (سنغافورة)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال (انظر A/69/468، الفقرة ٢). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ح) في الجلستين ٣١ و ٣٧ المعقودتين في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/69/SR.31 و 37).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/69/L.34 و A/C.2/69/L.63

٢ - في الجلسة ٣١، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”الانسجام مع الطبيعة“ (A/C.2/69/L.34)، فيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ١٠ أجزاء، تحت الرموز A/69/468 و Add.1-9.

الرجاء إعادة استعمال الورق

”إن الجمعية العامة،

”إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)،

”وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘،

”وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١٤/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١٦/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة، وإلى قرارها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي خصصت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوما دوليا لأمنا الأرض،

”وإذ تشير أيضا إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢،

”وإذ تحيط علما بجلسات التحاور التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ للاحتفال باليوم الدولي لأمّنا الأرض، والتي ركزت فيها المناقشات على الكيفية التي مهّد بها علم النظام الأرضي السبيل أمام البشرية لاتّباع مسار جديد يكفل سلامة الكوكب ورفاه سكانه ولإرساء العلاقة بين البشرية والأرض على أساس أخلاقي متين،

”وإذ تشير إلى الفقرة ٣٩ من وثيقة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘، التي سلم فيها رؤساء الدول والحكومات والممثلون رفيعو المستوى بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا وبأن ’أمنا الأرض‘ تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، ولاحظوا أن بعض البلدان يعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وأعربوا عن اقتناعهم بأن تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يستلزم تحقيق الوئام مع الطبيعة،

”وإذ تقر بتطور علم النظام الأرضي الذي تحوّل من علم ديكارتي النزعة يقوم على الازدواجية والعلاقة السببية بين الأشياء إلى علم يستند إلى نظرة شمولية

للعالم، فصار بذلك رافدا يثري القوانين والسياسات الرامية إلى تحسين إدارة السلوك البشري في ضوء الترابط بين البشر والطبيعة،

”وإذ تشير إلى انعقاد المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمّنا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠،

”وإذ تسلم بأن أمّنا الأرض هي مصدر كل أشكال الحياة والغذاء، وأنها كيان حي غير قابل للتجزئة يعيش البشر في ظله على نحو مترابط متشابك،

”وإذ تعيد تأكيد الفقرة ٥٦ من وثيقة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘، وإذ تسلم بأن ثمة نُهُجا ورؤى ونماذج ووسائل شتى لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في التنمية المستدامة،

”وإذ تلاحظ أنه منذ اعتماد وثيقة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘، تم اتخاذ عدد من المبادرات في مجال إدارة التنمية المستدامة شملت إعداد وثائق سياساتية تدعو إلى اعتماد نموذج جديد في مجال ’العيش الكريم في انسجام مع الطبيعة‘، وحدوث تطورات جديدة في مجال التشريعات الناظمة لـ ’حقوق الطبيعة‘ في عدد من بلدان المعمورة، وأن استخدام عبارة ’أمّنا الأرض‘ قد لقي قبولا أوسع نطاقا،

”وإذ تحيط علما بالإطار المفاهيمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، الذي يتضمن مفهوم العيش الكريم في توازن وانسجام مع أمنا الأرض باعتباره جزءا من الرؤى والنهج اللازمة لكفالة حياة عالية الجودة في سياق التنمية المستدامة،

”وإذ تلاحظ الفقرة ٢ من المقرر ٨/٢٧ الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي أقر فيها المجلس بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بلورت نُهُجا ورؤى ونماذج ووسائل شتى من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تحيط علما في هذا الصدد بمفهوم العيش الكريم في توازن وانسجام مع أمّنا الأرض باعتباره نهجا شموليا متكاملا في مجال التنمية المستدامة بمقدوره أن يرشد البشرية إلى سبل العيش في انسجام مع الطبيعة وأن يفضي إلى بذل الجهود لاستعادة عافية النظم الإيكولوجية للأرض وسلامتها،

”وإذ تسلم بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يُقصد به أن يكون مؤشرا لقياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية وأن من الضروري التغلب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والعمل المضطلع به في هذا الصدد،

”وإذ تسلم أيضا بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية في إطار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعاً وكماً،

”وإذ تؤكد من جديد أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأن على جميع البلدان أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولّي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد، على أن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو، وأنه لا بد من إيجاد سبل جديدة للانتقال إلى ثقافة عيش أكثر اقتصادا في استهلاك الموارد وأقل إهدارا لها وأكثر إنصافا في تقاسمها،

”وإذ تسلم بأن العديد من الحضارات العريقة والشعوب الأصلية وثقافات الشعوب الأصلية أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة الأخذ والعطاء بين البشر والطبيعة التي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما، مما مهّد السبيل أمام علماء العالم الحديث لاعتبار الأرض نظاما كليا ليس لأي عنصر فيه أسبقية على عنصر آخر، نظاما غير قابل للتجزئة ضمن تسلسل أبدي، وهو ما أطلق عليه العلماء اسم علم النظام الأرضي،

”وإذ تسلم أيضا بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبما يبذلونه من جهود، إلى جانب جهود الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص، لابتكار نماذج وطرائق أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك، وإذ تسلم كذلك بضرورة النأي عن المبادئ المرتكزة على البشر لاعتناق مبادئ لا ترتكز على البشر ولا تعامَل الطبيعة في ظلها كسلعة، واستحداث نماذج وطرائق مستدامة للإنتاج والاستهلاك في انسجام مع الطبيعة،

”وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهومٌ شمولي يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

”١ - تحيط علما مع التقدير بالتقرير الخامس للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة؛

”٢ - تدعو الدول الأعضاء إلى أن تواصل النظر في ما صدر من دراسات وتقارير عن الانسجام مع الطبيعة، بما في ذلك متابعة المناقشات التي جرت في إطار الجلسات التحاورية للجمعية العامة، ومنها على سبيل المثال الحوار المعقود في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن الكيفية التي مهّد بها علم النظام الأرضي السبيل أمام البشرية لاتّباع مسار جديد يكفل سلامة الكوكب ورفاه سكانه ويرسي العلاقة بين البشرية والأرض على أساس أخلاقي متين؛

”٣ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم، في الدورة التاسعة والستين للجمعية، عملية تحاور منتظمة وشاملة في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة، للدفع قدما بالمناقشات المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة بما يحقق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على نحو متوازن؛

”٤ - تشجع على إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة الانسجام مع الطبيعة بإجراء مناقشات وحوارات متوازنة خلال الأنشطة التحضيرية لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بغية كفالة أخذ احتياجات الكوكب وسكانه سواسية في الحسبان؛

”٥ - تشير إلى قراراتها التي طلبت فيها إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا لتمويل مشاركة خبراء مستقلين في عملية التحاور المزمع عقدها في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمّنا الأرض، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق الاستئماني بمجرد إنشائه؛

”٦ - تشير أيضا إلى قيام أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بتدشين الموقع الشبكي المخصص لموضوع الانسجام مع الطبيعة بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة

من الموقع الشبكي الحالي الذي تتعهده الشعبة عن طريق جمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها التي تشجع على اتباع نهج شمولي في تحقيق التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة بهدف تحقيق التكامل بين الأعمال في العديد من التخصصات العلمية، بما يشمل سرد التجارب الناجحة في استخدام المعارف التقليدية والتشريعات الوطنية القائمة؛

''٧ - تدعو إلى اتباع نُهج شمولية متكاملة في التنمية المستدامة تسترشد بها البشرية للعيش في انسجام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية النظم الإيكولوجية للأرض وسلامتها؛

''٨ - تدعو الدول إلى:

''(أ) مواصلة بناء شبكة معرفية لطرح تصور شمولي من أجل بلورة نهج جديدة من قبيل العيش الكريم في توازن وانسجام مع أمّنا الأرض، بما في ذلك ضمن إطار نهج شمولي متكامل في مجال التنمية المستدامة يكون بمقدوره إرشاد البشرية إلى سبل العيش في انسجام مع الطبيعة وتحفيزها على بذل الجهود لاستعادة عافية النظم الإيكولوجية للأرض وسلامتها، بما يشمل الاعتراف بحقوق أمنا الأرض، حسب الاقتضاء، وإدارة نظام الأرض، واعتماد تشريعات ونُهُج اقتصادية تعكس حوافز العيش في انسجام مع الطبيعة وقيمه على النحو المجسد في النظرة العالمية الشمولية التي تنتظم علم النظام الأرضي، بالاعتماد على المعلومات العلمية الحالية لتحقيق التنمية المستدامة، وتيسير دعم أوجه الترابط الجوهري بين البشرية والطبيعة والاعتراف بها؛

''(ب) تشجيع الانسجام مع أمّنا الأرض على نحو ما هو شائع في ثقافات الشعوب الأصلية، والتعلم من تلك الثقافات، ودعم وتشجيع الجهود المبذولة انطلاقا من المستوى الوطني ووصولا إلى مستوى المجتمع المحلي لتعكس حماية الطبيعة؛

''٩ - تشجع جميع البلدان والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

''١٠ - تقر بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمّل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وترحب في هذا

الصدد بإعلان اللجنة الإحصائية عن برنامج عمل لوضع مقاييس أوسع نطاقا للتقدم، يتم في إطاره إجراء استعراض تقني للجهود المبذولة حاليا في هذا المجال استنادا إلى عملية تقييم للممارسات الوطنية والإقليمية والدولية في قياس التقدم، وذلك بغية تحديد أفضل الممارسات وتيسير تبادل المعرفة، لا سيما لصالح البلدان النامية؛

”١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السبعين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

”١٢ - تقرر أن تواصل النظر في البند الفرعي المعنون ’الانسجام مع الطبيعة‘ في دورتها السبعين في إطار البند المعنون ’التنمية المستدامة‘، بما يشمل النظر في نهج العيش الكريم في توازن وانسجام مع أمّنا الأرض“.

٣ - وفي الجلسة ٣٧، المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”الانسجام مع الطبيعة“ (A/C.2/69/L.63)، قدمته نائبة رئيس اللجنة، تيشكا فرانسيس (جزر البهاما)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.34.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/69/L.63 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/69/L.63 (انظر الفقرة ٨).

٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان كل من ممثلَي إكوادور ودولة (بوليفيا المتعددة القوميات) (انظر A/C.2/69/SR.37).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/69/L.63، قام مقدِّمو مشروع القرار A/C.2/69/L.34 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)[٥]،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦]،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١٤/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١٦/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة، وإلى قرارها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي أعلنت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوما دوليا لأمّنا الأرض،

وإذ تشير كذلك إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢[٧]،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تحيط علما بجلسات التحاور التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ للاحتفال باليوم الدولي لأمّنا الأرض، سعيا إلى تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة من خلال الانسجام مع الطبيعة،

وإذ تسلّم بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا وبأن ''أمنا الأرض'' تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، وإذ تلاحظ أن بعض البلدان يعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وإذ تعرب عن اقتناعها بأن تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يستلزم تحقيق الوئام مع الطبيعة،

وإذ تلاحظ أن لعلم النظام الأرضي دورا مهما في سياق التشجيع على اتّباع نهج شمولي لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الانسجام مع الطبيعة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التدهور البيئي الموثق، والكوارث الطبيعية التي يحتمل أن تصبح أكثر تواترا وحدة، وما تخلّفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي على الطبيعة، وإذ تسلّم بضرورة تعزيز المعرفة العلمية بآثار الأنشطة البشرية على النظم الأرضية، بهدف تشجيع وإرساء علاقة منصفة ومتوازنة ومستدامة مع الأرض،

وإذ تلاحظ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمّنا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠[٨]،

وإذ تسلّم بأن عددا من البلدان يعتبر أمّنا الأرض مصدر كل أشكال الحياة والغذاء، وبأن هذه البلدان تعتبر أمّنا الأرض والبشرية كيانا حيّاً غير قابل للتجزئة تعيش الكائنات في ظله على نحو مترابط متشابك،

وإذ تلاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت اتخاذ عدة مبادرات في مجال إدارة التنمية المستدامة شملت، ضمن جملة أمور، إعداد وثائق سياساتية حول العيش في انسجام مع الطبيعة،

---

(٧) القرار ٧/٣٧، المرفق.

(٨) انظر A/64/777، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تحيط علما بالإطار المفاهيمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية[٩]،

وإذ تسلم بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يُقصد به أن يكون مؤشرا لقياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية وأن من الضروري التغلب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والعمل المضطلع به في هذا الصدد،

وإذ تسلم أيضا بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية في إطار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكما،

وإذ تؤكد من جديد أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأن على جميع البلدان أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولّي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد، على أن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو،

وإذ تسلم بأن العديد من الحضارات العريقة والشعوب الأصلية وثقافات الشعوب الأصلية أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة الأخذ والعطاء بين البشر والطبيعة التي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

وإذ تسلم أيضا بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبما يبذلونه من جهود، إلى جانب جهود الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص، لابتكار نماذج وطرائق أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهومٌ شمولي يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

١ - تحيط علما بالتقرير الخامس للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة[١٠]؛

٢ - تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في ما صدر من دراسات وتقارير عن الانسجام مع الطبيعة، بما في ذلك متابعة المناقشات التي جرت في إطار الجلسات التحاورية للجمعية العامة، ومنها على سبيل المثال الحوار المعقود في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن

---

(٩) IPBES/2/17.

(١٠) A/69/322.

تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة من خلال الانسجام مع الطبيعة؛

٣ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم، في الدورة التاسعة والستين للجمعية، عملية تحاور شاملة في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض في نيسان/أبريل ٢٠١٥ بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وسائر أصحاب المصلحة، للمضي قدما في المناقشات المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة تحقيقاً للتكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

٤ - تقر بأهمية إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة الانسجام مع الطبيعة عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٥ - تشير إلى قراراتها التي طلبت فيها إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا لتمويل مشاركة خبراء مستقلين في عملية التحاور المزمع عقدها في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمّنا الأرض، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق الاستئماني بمجرد إنشائه؛

٦ - تشير أيضا إلى قيام أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بتدشين الموقع الشبكي المخصص لموضوع الانسجام مع الطبيعة بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة من الموقع الشبكي الحالي الذي تتعهده الشعبة عن طريق جمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها التي تشجع على اتباع نهج شمولي في تحقيق التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة بهدف تحقيق التكامل بين الأعمال في العديد من التخصصات العلمية، بما يشمل سرد التجارب الناجحة في استخدام المعارف التقليدية والتشريعات الوطنية القائمة؛

٧ - تدعو إلى اتباع نُهج شمولية متكاملة تجاه التنمية المستدامة تسترشد بها البشرية للعيش في انسجام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية النظم الإيكولوجية للأرض وسلامتها؛

٨ - تدعو الدول إلى:

(أ) مواصلة بناء شبكة معرفية من أجل إرساء تصور شمولي في تحديد نهج اقتصادية جديدة تعكس حوافز العيش في انسجام مع الطبيعة وقيمه، بالاعتماد على المعلومات العلمية الحالية لتحقيق التنمية المستدامة، وتيسير دعم أوجه الترابط الجوهري بين البشرية والطبيعة والاعتراف بها؛

(ب) تشجيع الانسجام مع أمّنا الأرض على نحو ما هو شائع في ثقافات الشعوب الأصلية، والتعلم من تلك الثقافات، ودعم وتشجيع الجهود المبذولة انطلاقا من المستوى الوطني ووصولا إلى مستوى المجتمع المحلي لتعكس حماية الطبيعة؛

٩ - تشجع جميع البلدان والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

١٠ - تقر بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمّل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وترحب في هذا الصدد بمواصلة اللجنة الإحصائية عملها من أجل إعداد برنامج عمل لوضع مقاييس أوسع نطاقا للتقدم[(١١)]، يتم في إطاره إجراء استعراض تقني للجهود المبذولة حاليا في هذا المجال استنادا إلى عملية تقييم للممارسات الوطنية والإقليمية والدولية في قياس التقدم، وذلك بغية تحديد أفضل الممارسات وتيسير تبادل المعرفة، لا سيما لصالح البلدان النامية؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السبعين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - تقرر أن تواصل النظر في البند الفرعي المعنون ''الانسجام مع الطبيعة'' في دورتها السبعين في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

---

(١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، الملحق رقم ٤ (E/2013/24)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٤/٤٤.